# مجلس الادارة الكبير في عهد المتصرفية
# أول تجربة انتخابية وإدارية في تاريخ العرب الحديث

د. منير إسماعيل
مؤرخ وباحث لبناني
أمين عام الجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية

تركت فتنة ١٨٦٠، بأحداثها الأليمة، آثارا عميقة في نفوس اللبنانيين، وأقامت بين طوائفهم حواجز من الحقد والريبة، وأعادت طرح المسألة اللبنانية، بكل تعقيداتها ومآسيها، أمام الدول الاوروبية الكبرى والرأي العام العالمي، وأظهرت بوضوح مدى تورط المسؤولين العثمانيين وتناصل الدول الاوربية في هذا المصير الذي يواجهه لبنان.

وفي سبيل اعادة السلام، الى الربوع اللبنانية، منحت الدول الكبرى، آنذاك، (بريطانية، فرنسة، روسية، بروسية، والنمسة) تأييدها الكامل للحملة العسكرية الاوروبية. فسارع نابليون الثالث، أمبراطور الفرنسيين (١٨٥٠-١٨٧٠) الى إرسال ستة آلاف جندي فرنسي الى لبنان، هم نصف عديدها، تطبيقا لإتفاقية باريس (٣ آب ١٨٦٠) لمساعدة السلطات العثمانية على توطيد الامن ونشر السلام في ربوعه. كما شكلت هذه الدول لجنة «التحقيق الدولية» لإيجاد الحلول للمسألة اللبنانية.

خشي الباب العالي التدخل الفرنسي في لبنان، وكانت آثار التدخل العسكري الاوروبي في هذه البلاد سنة ١٨٤٠، لا تزال حية في الأذهان، فبادر السلطان الى إرسال وزير خارجيته فؤاد باشا، في مهمة عاجلة الى بيروت لاعادة الامن والنظام الى لبنان وسورية بالقوة العثمانية وحدها، وبمعزل عن أية قوة اوروبية.

وبعد مداولات طويلة بين مندوبي الدول الاوروبية ومندوب السلطان في بيروت والأستانة، صدر في التاسع من حزيران سنة ١٨٦١، فرمان إنشاء متصرفية في جبل لبنان، كحل للوضع المتردي فيه.

ان إنشاء متصرفية جبل لبنان، بداكأنه نتيجة الاحداث الداخلية الدامية في الجبل. ولكن الدول الاوروبية حرصت على ان تكون هذه الادارة الجديدة ضمن حدود متعرجة، حبست فيها على أسس طائفية ومذهبية، وكانت في حسابات هذه الدول، بداية لمشاريع التجزئة للولايات العربية باعتماد مبدأ الطائفية أساسا لهذه المشاريع.

كانت هذه المتصرفية خليطا من الحكم الذاتي برأس عثماني وجهاز لبناني ورقابة أوروبية، تتيح للقناصل... فرص التدخل في شؤون الجبل، و«دستور» من سبع عشرة مادة ومادة إضافية، ينظم شؤونها الادارية والمالية والقضائية والاجتماعية...، وكان الحكم، قبل ذلك، يقوم في معظم «مؤسساته» على العرف والتقاليد المتوارثة.

***

وجاءت الأخبار من «دار السعادة» تحمل البشائر بتعيين داود باشا، أول متصرف لجبل لبنان. وقد أوكل إليه تنفيذ مضمون البروتوكول الصادر في ٩ حزيران ١٨٦١. وهكذا وضع النظام الجديد موضع التنفيذ في ١٨ تموز سنة ١٨٦١.

ويعنينا من هذا النظام المادة الثانية منه، التي قضت «بأن يكون للجبل كله مجلس ادارة كبير...»، الى جانب المتصرف «يعاونه في المسائل التي يعرضها عليه». ويبدو ان سفراء الدول الاوروبية في الآستانة، حرصوا عند وضع هذا النظام، على تصدير تجربتهم الديمقراطية الى لبنان الجديد في بعض مظاهرها: إلغاء نظام الإقطاع وتقليص صلاحيات بعض المؤسسات الدينية...، باستثناء الطائفية التي جهدوا في تعزيزها نصا وممارسة. وكان كل هذا، في يقينهم، انه السبيل الى الاصلاح والتجدد. وقد تأقلم اللبنانيون مع هذه التجربة، بعد عهود طويلة من الخضوع لأنظمة قامت على العرف والتقاليد الموروثة، وتخضع لأهواء الحاكم ونزواته.

هذا المجلس، كيف تم تنظيمه؟ وما هي صلاحياته؟ وهل كان على قدر المهمة التي أنيطت به؟ اسئلة لن تكون في حجم الاجوبة عن هذا المجلس، وما قام به في ظروف كان فيها موضع تحد بين النجاح والفشل، في تجربة رائدة في الولايات العربية من السلطنة العثمانية.

حدّد أعضاء هذا المجلس، في المادة الثانية من بروتوكول ٩ حزيران ١٨٦١، بإثني عشر، يمثّلون، بالتساوي، الطوائف اللبنانية الست المعترف بها (الموارنة، الأرثوذكس، الكاثوليك، الدروز، السنة، والشيعة)، كما أنشئ مجلسان آخران، هما مجلس وكلاء الطوائف ومجلس المحاكمة الكبير.

هذا التوزيع، الذي قضى بإعطاء عضوين لكل طائفة. مهما بلغ عدد أفرادها، وضع على هذا الشكل توافقيا، بعد الحوادث الدامية التي عصفت في الجبل، حيث جعل هذه الطوائف تتساوى في الحقوق مقابل واجبات سوف تضطلع بها بالتساوي، وعلى حد سواء. وقد عدّل هذا التوزيع في بروتوكول ٦ أيلول ١٨٦٤، بعد تجربة ثلاث سنوات من عمر هذه الادارة في ظل بروتوكول ١٨٦١. وكان الموارنة، خلال هذه الفترة لا ينفكون

يطالبون بتعديله، وباعتماد مبدأ الاكثرية العددية مقياسا لتوزيع الاعضاء في مجلس الادارة. وقد تبنّى هذا الطلب سفير فرنسة في الآستانة، نزولا عند إلحاح كبار رجال الاكليروس الماروني وأعيان الطائفة المارونية، فأصبح توزيع مقاعد هذا المجلس على النحو الآتي: أربعة للموارنة وثلاثة للدروز واثنين للروم الارثوذكس، وعضوا واحدا لكل من الروم الكاثوليك والسنة والشيعة. وظل الامر كذلك، بين مطالبة مارونية بإعادة النظر، مرة اخرى، في هذا التعديل، ووعود «كرادلة» السياسة في استنبول، ممثلي الدول الاوروبية، حتى العام ١٩١٢ حين عيّن أوخانس باشا قيومجيان (١٩١٢-١٩١٥) متصرفا على جبل لبنان، فعدل عدد أعضاء مجلس الادارة الكبير، لأول مرة، اذ أصبح ثلاثة عشر عضوا، ورفع عدد أعضاء الموارنة الى خمسة، بإضافة عضو عن مديرية دير القمر. وبقي العدد كما كان في السابق، بالنسبة الى بقية الطوائف. وقد ذكر الامير شكيب أرسلان انه نال وعدا من نورادونجيان، وزير الخارجية العثماني، بزيادة عدد الأعضاء الدروز الى اربعة، غير ان سفراء الدول الاوروبية رفضوا هذه الزيادة.

لم يكن المجلس، بمنأى عن الإهمال، واللامبالاة، وصولا الى العجز عن أخذ المبادرات، وتصحيح مسار الحكم ومحاسبته. لقد تجلّى ذلك في أكثر من قضية، وقف حيالها الأعضاء، وكأن الأمر لا يعنيهم، تاركين الأمور على سجيتها. وظلّت تعابير: «الأمر لوليه» او «لينظر الولي في الأمر» تتحكم في تصرفات المجلس في فترات ليست بقليلة. حسبنا ان نذكر منها هذه الواقعة، وفيها أكثر من دلالة:

تم توزيع أعضاء مجلس الادارة طائفيا على أقضية المتصرفية الستة، حسب بروتوكول ٩ حزيران، ثم غدت سبعة في التعديل الذي حصل في بروتوكول ١٨٦٤. وكان العضو المسلم (السنّي) من نصيب قضاء جزين، وليس في هذا القضاء سوى قرية واحدة أهلها من السنّة. بينما كان يتم انتخاب هذا العضو عن قضاء الشوف (إقليم الخرّوب). وظل الوضع على هذا الحال طوال عهد المتصرفية، على الرغم من التعديلات التي لحقت «بالنظام الأساسي» لمتصرفية جبل لبنان.

أين نجد، إذا، شخصية المجلس «المستقلة»؟ وهل من تفسير لخضوعه، في أكثر من موقف، للمتصرف، ومن يمثّل؟

لا بد لنا، بادئ الامر، من تحديد معاني بعض الكلمات، كما وردت في سياق محاضر جلسات مجلس الادارة الكبير، وفي متون كتب التاريخ التي تحدثت عن هذه الفترة من تاريخ لبنان الحديث. ان كلمة استقلال التي نطلقها على اوضاع ومواقف، هي في الواقع، ليست دقيقة الاستعمال. ان متصرفية جبل لبنان كانت تشكّل جزءا من السلطنة العثمانية. وكان المتصرفون وأمراء الجبل، من قبل، يعرفون حدود صلاحياتهم، كما تحددها مواد «النظام الأساسي» او قيود الالتزام. لقد حدث ان أبدى اعضاء مجلس الادارة تحفظات في ما كان يعرض عليه من «مسائل» بلغت، في بعض الاحيان، حد الرفض والتحدي للسلطة المحلية المتمثلة في المتصرّف، وصولا الى الباب العالي نفسه. ولكن أعضاء المجلس، كانوا يشفعون مواقفهم بإعلان الخضوع والتبعية للسلطان

العثماني. ويكفي أخيرا أن نقول: لا استقلال حقيقيا، قديما وحديثا، لأي دولة او كيان لا يتمتع، على الأقل بحق إصدار نقد خاص به، ويبقى هذا الواقع مقياسا للاستقلال بعيدا عن كل ادعاء وغرور.

ولعل الحدود التي رسمت لمتصرفية جبل لبنان، كانت أكثر تأكيدا «لشخصية» هذه الادارة في ظل الحكم الذاتي الذي أعطي لها. ويبدو ذلك واضحا إذا ما قورنت بحدود الامارة، حيث كانت لا تتجاوز حدود الالتزام للأمير الحاكم. ويطرح هنا، تاريخية هذه الحدود. فإذا كانت كذلك، فإننا نكون قد ألغينا تاريخية حدود لبنان الحالية.

***

«في يوم الاثنين السادس عشر من شهر أيلول سنة ١٨٦١ الموافق الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٨، صدر أمر حضرة صاحب الدولة أفندينا داود باشا متصرف جبل لبنان الأفخم، بطلب وكلا الطوائف الستة لديه في سراي بتدين مع الثيام أعضاء مجلس الادارة والمحاكمة فتشرفوا الجميع بلثم أذياله... وصار التفضل بتلاوة النطق الرسمي، فرفع حينئذ أيدي الدعا للحق سبحانه وتعالى بتخليد وتأييد الشوكة الملوكية محفوفة بالنصر والإقبال، وأن يحفظ الذات المشيرية مشمولة بالنصر مدى الأجيال...». بهذا الكلام كانت بداية عهد المتصرفية، الادارة الجديدة في جبل لبنان، وفيه أيضا الكثير مما ينبئ بالعقلية السائدة لدى أعضاء مجلس الادارة، وما سينتج من ذلك من مواقف لهذا المجلس.

ويستوقفنا مضمون النطق الرسمي «الذي صار التفضل بتلاوته من لدن حضرة صاحب الدولة أفندينا داود باشا المعظم متصرف جبل لبنان على أعضاء مجلس الإدارة الكبير...»، ولا سيما ما ورد فيه من تعابير جديدة في التداول الرسمي. فنسمع تعبير: «... ولأجل أنه صار انتخاب ذوات نظيركم من يخدم الدولة والوطن...». حيث كانت حدود «الوطن» لا تتجاوز تلك التي رسمت للطائفة او المذهب، في مفهوم ظل حبيس هذا التقليد حتى أيامنا. ولعل هذا المفهوم كان الأكثر رعاية في عهد المتصرفية. فهل كانت هذه الكلمة من إيحاء المتصرّف، الآتي من دار السلطنة بمؤسساتها المستحدثة، ومن ثقافته الغربية الطارئة؟

وبعد أن حظي أعضاء مجلس الادارة «بلثم أذيال» المتصرّف، كما يقضي بذلك الأسلوب الإنشائي العثماني القديم، سار العمل بانسجام بين المتصرّف وأعضاء المجلس، سواء أكان ذلك بحضوره أم برئاسة وكيله، في تنظيم الادارة وتوزيع المهمات بين الأعضاء الى كيفية توزيع الضرائب وجبايتها... في دوام مستمر «على مدار السنة».

قد يكون انضباط أعضاء المجلس، وتحسسهم بالمسؤولية، عائدين إلى أنهم جاؤوا من صفوف الشعب، سواء أكان ذلك عن طريق التعيين أم عن طريق الانتخاب، غير متأثرين بعقدة التعالي والنزوع الى التحرر من كل قيد، كما كان الحال عند طبقة المقاطعجية في الماضي. ذلك ان مجلس الإدارة لم يحظ باهتمام كبار المقاطعجية في الجبل وأمثالها. فالعمل الاداري او القضائي او العسكري... يحافظ على الوجاهة. ولعل ترفّع هؤلاء عن

محاولة الوصول الى مركز عضو في مجلس الادارة، يعود الى ان ذلك لن يتم إلا عبر انتخاب أشخاص، قد يكونون «شركاء» عندهم او عند آبائهم من قبل.

لم تدم طويلا العلاقة الهادئة بين أعضاء المجلس وبين المتصرفين، خلال فترة امتدت خمسا وخمسين سنة (١٨٦١-١٩١٥)، فقد تخللتها أحداث عاصفة وتحديات متبادلة. ذلك ان المجلس لم يكن يخلو من رجال، قلّ عددهم أو كثر، يحافظون على «امتيازات» كانت، في ضمائرهم، الملاذ والمنجى ممن يحاول المس «بالاستقلال الداخلي» للمتصرفية ووجودها.

وليس ثمة من يدفع عن أعضاء مجلس الادارة انصياعهم لنوازع الطائفية، التي بلغت، في بعض الأحيان، حدا مقيتا ومستهجنا. فقد أقدم هذا المجلس، في إحدى دوراته، على حل خلاف نشب في زحلة بين الموارنة والكاثوليك والأرثوذكس، حول توزيع الأموال الأميرية فيها وتعيين جباتها. فعيّن المجلس جابيا لكل طائفة، فللموارنة جاب ماروني يجمع المال من أبناء طائفته فقط وللكاثوليك آخر من أبناء مذهبهم، وكذلك للأرثوذكس جاب أرثوذكسي. ثم هل كان يؤمّل خيرا من مجلس، يقرر تعيين موظف في إحدى المحاكم، لا يعرف القراءة والكتابة! و«لذلك كان تغيير القرار (قرار التعيين) لا يوافق إلا إذا ثبت بإجراء الفحص على الذين يعرفون الكتابة بالطائفة المذكورة... وإذا وجد من به اللياقة (كذا) أكثر منه يقدم الأعراض لأعتاب دولته».

وكان التحدي الكبير لأعضاء المجلس، عندما وقف المتصرف فرنكو باشا (١٨٦٨-١٨٧٣) ومن بعده رستم باشا (١٨٧٣-١٨٨٣) يعارضان اعتبار المعيصرة والحريشة ومجدليا ومقا، قرى تابعة لمتصرفية طرابلس، وقد أيد المجلس مواقف كل من المتصرفين بحزم ضد «تبعية تلك الأراضي للولاية». وكان المجلس يلاحق هذه المطالب بصورة مستمرة «طالما نعرف مدات اشتغل بها هذا المجلس بهذا الخصوص بالأخذ والرد ولم يزل بذلك وعليه نجيب الآن».

هذه المطالب بإعادة أملاك حدودية الى الجبل «وتحصيل الويركو» من شاغليها، والإصرار عليها من قبل المتصرفين، بدعم حازم من المجلس، سواء أكان ذلك في عهد فرنكو باشا أم في عهد رستم باشا، كانت تعزّز مكانة المجلس. وقد لاقت هذه المواقف صدى لها في التقارير الدبلوماسية حول هذا الموضوع، وأثارت صراعا خفيا بين القناصل والسفراء وكبار رجال الدولة العثمانية.

ولم تكن مواقف المجلس، المطالبة بفرض ضرائب «تصاعدية» على معامل الحرير التي يملكها أجانب، وحرصه على حقوق اللبنانيين، في ما يتعلق بـ«مال الدخان» باعتراضه على تنظيم إدارة الدخان، واحتكار الملح في الممالك المحروسة، «... ويرجو عدم تطبيق النظام في لبنان»، سوى دليل آخر على مواقفه السابقة عن كل تأثير خارجي. ولعل موقفه من طلب قنصل روسية في بيروت يدل على امتعاضه من تدخل القناصل المستمر في شؤون الجبل. فقد طلب قنصل روسية من المتصرف نعوم باشا (١٨٩٢-١٩٠٢) إلغاء وظيفة وكيل المتصرف في المجلس، فرفض المتصرّف هذا الطلب، فأيده المجلس مستنكرا هذا التدخل، داعيا الى الإبقاء على

هذا المركز، سواء أرضي هذا القنصل أم ذاك.

***

ولعلّ المجابهة الكبرى، كانت تلك التي حصلت بين مجلس الإدارة والباب العالي، في عهد رستم باشا وعبره، بصفته، قبل أي شيء آخر، موظفا عثمانيا، يأتمر بأمر الدولة العثمانية، ويعمل لمصلحتها. وقد اكتملت هذه المجابهة فصولا في عهد المتصرّف يوسف فرنكو باشا (١٩٠٧-١٩١٢) وتركت بصماتها السوداء في العلاقات بين المتصرفية والباب العالي.

كان لإعلان الدستور العثماني (٢٣ كانون الأول من العام ١٨٧٦) ولخطة مدحت باشا الاصلاحية، عواقب وخيمة على العلاقة بين الباب العالي ومتصرفية جبل لبنان. فقد قضت خطة مدحت باشا بأن الدستور الجديد يلغي كل نظام إداري آخر في السلطنة، ما دام يكفل، حسب اعتقاده، المساواة والرخاء لجميع شعوب هذه السلطنة، ويضمن لهم تمثيلا متساويا وعادلا في هيئة (مجلس) المبعوثان العثماني، المكلّف سنّ القوانين المناسبة لكل مقاطعة، والتصويت عليها.

وهكذا بدا ان نظام ٩ حزيران، كان، في رأي المصلح العثماني، وثيقة عديمة الجدوى، وليس لها صفة شرعية، بالاضافة الى، أن الباب العالي لم يكن يعتبرها صكا دستوريا ثابتا، بل عقدا مؤقتا، أملته ظروف تغيّرت منذ ذلك الحين تغيّرا جذريا، او كما قال كبار المسؤولين العثمانيين، الذين لم يرضوا، إلا على مضض، بتدخل أوروبة في الشؤون اللبنانية: ان هذا النظام هو «شوكة في خاصرة السلطنة»، كما نقل ذلك تريكو، سفير فرنسة في استنابول.

وفي كانون الأول من العام ١٨٧٦، قرر مدحت باشا دعوة هيئة المبعوثان في البرلمان الى الانعقاد في الآستانة، كتعبير أول عن خطة لإصلاح الدولة العثمانية وعصرنتها. ودعيت جميع ولايات السلطنة، بما فيها متصرفية جبل لبنان الى إرسال ممثلين لها الى الاجتماع.

أبلغ رستم باشا هذا القرار الى أعضاء مجلس الادارة الكبير، ودعاهم، مع أهالي الجبل، الى اختيار ممثليهم، واحد للموارنة وآخر للدروز. وبعد مداولات، قرر المجلس عدم تلبية هذه الدعوة، بحجة أنها اعتداء على امتيازات الجبل وحقوقه، ومناقضة لأحكام «النظام الاساسي». ومما قاله أعضاء هذا المجلس، في هذا الصدد: ... نحن أوفياء مخلصين للسلطان، ولكن من الصعب التنازل عن حقوق ضمنتها لنا الدول الكبرى، والتنازل عن امتيازات تجعل من المتصرفية «مقاطعة» عادية في السلطنة ... إن وجود الممثلين اللبنانيين في استانبول لا مسوّغ له، فالإصلاحات التي ينوي الباب العالي إعلانها عن طريق مجلس المبعوثان، تهدف الى تنظيم ولايات السلطنة وتحسين الأحوال المعيشية لسكانها. وبما ان لبنان راض كل الرضى عن واقعه ومصيره، فالنظام القائم يؤمّن له السلام والطمأنينة والرخاء في حدود احتياجاته. وبالإضافة الى ذلك، فهو يضمن له حرية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وان كان لا يخوّلهم حق التنازل عن صلاحياتهم للغير.

رفض صفوت باشا، وزير الخارجية العثماني، الأخذ بهذه الحجج، وأرسل، في ٣١ كانون الأول سنة ١٨٧٦، تعليمات جديدة الى رستم باشا، يدعوه فيها الى معاودة السعي لدى أعضاء مجلس الادارة، مشيرا الى ان سفيري بريطانية وفرنسة، عرّابي نظام ٩ حزيران، وافقا بحرارة على دعوة الباب العالي جميع اللبنانيين الى اختيار نوابهم، وتعهدا بالطلب الى معتمديهما القنصليين تقديم مساعدتهما له.

وفي رأي صفوت باشا، انه كان على قنصل بريطانية التدخل لدى الدروز، وعلى قنصل فرنسة ان يتدخل لدى الموارنة. بيد ان هاتين الوساطتين، لم تقنعا أيا من أعضاء المجلس، وهم «نواب» الشعب، حيث تشبّثوا بمواقفهم في التمسك بالنظام نصا وروحا. وقد اتخذ قنصل روسية موقفا داعما لمجلس الادارة، فأعلن ان عضوي هذا المجلس من الروم الأرثوذكس، يقفان بشدة ضد انتخابات مجلس المبعوثان. وكان الوضع بين الدولة العثمانية وروسية في حالة من التردي، خاصة في الولايات البلقانية، اتخذ منها القنصل الروسي فرصة سانحة للنيل من مشاريع العدو التقليدي لبلده.

أغضب هذا الموقف مدحت باشا، الذي هدد بإلغاء امتيازات جبل لبنان من طرف واحد، بحجة بطلانها بعد إعلان الدستور الجديد، وبإلغاء المساعدات المالية التي يدفعها الباب العالي سنويا الى صندوق الجبل، كما تنص على ذلك المادة الخامسة عشرة من بروتوكول ١٨٦٤.

أثارت هذه التهديدات القلق في الأوساط الرسمية في المتصرفية. الا ان هذه المخاوف ونداءات كل من قنصلي فرنسة وبريطانية المتكررة الى أعضاء مجلس الادارة، بوجوب الانصياع لأوامر السلطان، لم توهن عزم هؤلاء على عدم المشاركة في الانتخابات التشريعية العثمانية.

أخيرا، اضطر الباب العالي الى التراجع عن مواقفه، ولكن دون ان يفقد الامل في إقناع اللبنانيين بالاشتراك في تلك الانتخابات في ما بعد. وهكذا عمد صفوت باشا الى الإعلان عن إعفاء متصرفية جبل لبنان في هذه الدورة التشريعية، من إرسال ممثلين الى مجلس المبعوثان في استانبول.

***

لم تحد سياسة الباب العالي عن هدفه، في جعل نظام جبل لبنان حبرا على ورق، رغم ما عرف عن مدحت باشا من مواقف تحررية وفكر منفتح. وكانت الوسيلة الأفعل، لبلوغ هذه الغاية، في نظر «المابين»، هي افتعال أزمة مالية في البلاد، فقرّر المسؤولون فيه تأخير دفع المساعدات، التي وعد بها الباب العالي الى الخزينة اللبنانية بموجب النظام التأسيسي للمتصرفية.

وللتخفيف من هذا الوضع الخطير، لجأ رستم باشا الى اتخاذ تدابير تقشفية، والى عصر النفقات، وصولا الى مستوى حجم الواردات مما حمله على خفض رواتب الموظفين الى الثلث. فانتهز أعوان يوسف كرم هذه المناسبة، يدعمهم إثنان من كبار الأساقفة الموارنة: مطران بيروت يوسف الدبس، ومطران صيدا بطرس البستاني، لتأجيج الأهالي على الباشا. ولاحت في الأفق بوادر تمرّد. وأخذت تتناقل، في أنحاء الجبل، عرائض

مكتوبة بأسلوب مقذع، «محشو بشتائم جارحة»، ضد رستم باشا، الامر الذي أساء الى المتصرّف، وأثاره وجرح كرامته. فطلب من الباب العالي ان يبعد المطران البستاني عن لبنان، واتهمه بالتحريض على تداول هذه العرائض. ودعم الباشا في موقفه كل من الدريج (Eldrige) قنصل بريطانية، وغيز (Guys)، قنصل فرنسة. فقد كتب غيز الى وادنغتون (Wadington)، وزير الخارجية في باريس، قائلا: «ليس علينا أي ضير من مراعاة هذه الرغبة، لأننا نرى الأمور عن كثب، وندرك، بالتالي، تمام الإدراك، انه يستحيل استعادة الطمأنينة الى لبنان، ما لم يتم إرضاء رستم باشا في مواجهة رجل ذي انفعالات عنيفة، يتمرد علنا على السلطات المدنية وعلى السلطات الكنسية ايضا، وذلك بإبعاده عن مسرح ممارسة مثل هذا الدور التحريضي. إن موقف البطريرك (بولس مسعد) جد مشكور. فغبطته لا يخفي استياءه من سلوك المطران بطرس البستاني وتصرفاته».

هذه الصعوبات الاقتصادية، والفوضى المتفاقمة في الجبل، التي شغلت الدوائر الدبلوماسية في بيروت والآستانة على مدى شهور طويلة، خلقت حاجزا كثيفا من الريبة والحذر بين المتصرف واللبنانيين، وهو ما يذكر بالسنوات الأولى من عهد المتصرفية، حيث أصبح أمن الجبل تحت رحمة أي حادث عارض.

***

جرت انتخابات مجلس المبعوثان سنة ١٨٧٦ في الولايات العثمانية. ولم يطل الأمر بالدستور وبمدحت باشا، فعطّل الأول، ونفي الثاني ثم اغتيل في ما بعد (١٨٨٣)، فأمسى أبو الدستور، كما يدعى، ضحية المادة ١١٣ من الدستور العثماني الذي وضعه بنفسه، وهي التي تعطي السلطان حق نفي من يثبت بحقه الإخلال بأمن الدولة، استنادا الى معلومات تقدمها دوائر البوليس.

وعاد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) حاكما فردا متسلطا، تحيط به بطانة، تستهدف تقوية مركزية السلطة في استانبول، ومحاولة ضرب كل نظام لا يتوافق مع هذا التوجه، ومن ضمن ذلك إلغاء نظام الحكم الذاتي في جبل لبنان. وقد ساعد على نجاح هذا التوجه، انشغال الدول الموقعة على النظام الأساسي بمعضلات بالغة الخطورة، تتعلق بالتوازن الأوروبي، وبأمن امبراطوريتها.

وكانت ألمانية قد ضمّت الألزاس واللورين، وهذا ما كان يستأثر بكامل اهتمام حكومة باريس. كما كانت بريطانية في شغل شاغل برياح الثورة، التي أخذت تهب على الهند وعلى المستعمرات البريطانية في جنوب أفريقية. أما روسية، فانها بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) الذي عدّل معاهدة سان ستيفانو خلافا لمصالحها، فقد انصرفت مرغمة إلى معالجة أوضاعها الداخلية، ومواجهة الصعود السريع لدولة آسيوية، هي اليابان، التي تهدد ممتلكاتها في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ. واما النمسة التي اعتراها الوهن، فقد قنعت بمصيرها كدولة من الدرجة الثانية، جاهدة للحفاظ على نفوذها ومصالحها في البلقان وأوروبة الوسطى، ما أمكنها ذلك.

وهكذا، فالمسألة اللبنانية، التي طالما شغلت حيّزا كبيرا من اهتمام الدول الاجنبية، خلال العقود الاولى من النصف الثاني للقرن التاسع عشر، أمست، مع تزاحم الأحداث، ذات أهمية ثانوية بالنسبة الى ممالك أوروبية،

بعد أن أصبح التوازن فيها محدداً، ومن جهة ثانية، بسبب النهضة الألمانية في ظل الأمبراطور غليوم الثاني (١٨٥٩-١٩٤١)، وتقرّبه من السلطان عبد الحميد الثاني.

استمر الحكم في جبل لبنان، بعد رستم باشا، في ظل متصرفين غلب على إرادتهم الهزال والفساد. وكان من سوء حظ المتصرف يوسف فرانكو باشا، أنه استلم الحكم في الجبل العام ١٩٠٧. وفي العام ١٩٠٨ أصبح موقفه بالغ الحرج. ففي هذا العام، وإثر ثورة تموز، التي حملت الى الحكم الشباب التركي الثوري من حزب الاتحاد والترّقي، اضطر السلطان عبد الحميد الثاني إلى اعتماد الدستور الذي أعده مدحت باشا سنة ١٨٧٦، وجرى تعليقه بعد سنتين من ذلك، وبدعوة مجلس جديد يمثّل جميع ولايات السلطنة.

***

هذه الثورة ما لبثت أن خلقت محنة جديدة بين حزب الاتحاد والترّقي والشعوب العربية، التي هلّلت لها بادئ الأمر، بحماسة شديدة، خاصة في كل من لبنان وسورية، كفاتحة عهد للانعتاق والحرية. إلا انه لم تمض عدة أشهر على تسلّمه السلطة، حتى كشف حزب الاتحاد والترّقي عن عنصريته وعصبيته الطورانية، وأعرب عن نيته في تجديد شباب السلطنة، عبر تركيز مفرط للسلطات، وتتريك الإدارة بكامل أجهزتها ومؤسساتها.

إن مسألة التتريك، قبل حركة كمال أتاتورك، التي قامت على «تتريك» الأتراك أنفسهم، لم تتعد استئثار الأتراك بالحكم، دون العرب وسواهم. وقد أدى ذلك إلى تعسّفهم وإذلالهم المحكومين وبخاصة العرب، حفاظا على امتيازات يعتبرونها حقا لهم دون سواهم. أما فكرة احتواء هذه الشعوب، بتتريكها، فأمر يتناقض مع نظريتهم العرقية، على عكس ما يذهب إليه كثير من المؤرخين. بيد أن عملية التتريك لم تصل الى نهايتها، كما شاء واضعو هذه النظرية خشية تصدّع السلطنة، إذ اقتصر عملهم على إبعاد العرب وغيرهم من شعوب السلطنة عن «مراكز القرار»، وعلى الإفادة من الحكم وخيراته في جميع الولايات العثمانية، بما فيها الولايات العربية.

وبلغت حدة هذا الاتجاه مداها الأقصى، بسبب المصاعب الداخلية في تركية وثورات الشعوب البلقانية، التي تحاول التخلص من النير العثماني. فبلغارية طالبت باستقلالها، والبوسنة ضمّت إلى النمسة، وانتفضت جزيرة كريت وكذلك ألبانية وجزيرة ساموس، واتخذت صربية والجبل الأسود موقف التهديد. وفي البلاد العربية، بدأ التحدث علنا عن المساواة بين أجناس السلطنة وشعوبها، وعن اللامركزية، بل عن الاستقلال... الأمر الذي لم يكن «الاتحاديون» مستعدين لتقبله أبدا.

وإزاء تصميمهم على تتريك جميع مؤسسات الدولة، وفرض اللغة التركية، لغة رسمية وحيدة في سائر أنحاء السلطنة، وإلزام جميع المرشحين للانتخابات التشريعية بإتقان هذه اللغة، عمّ الاستياء سورية والعراق والجزيرة العربية، وبرزت المطالبة، ولكن دون جدوى، باعتبار اللغة العربية لغة رسمية، على غرار اللغة التركية، على الأقل في المقاطعات العربية من السلطنة.

وتمهيدا لإلغاء بروتوكول ١٨٦١، دعا الباب العالي اللبنانيين، مرة اخرى، الى المشاركة في الانتخابات التشريعية، كسائر الرعايا العثمانيين. وألقى المتصرف يوسف فرنكو باشا بكل ثقله كي يستجيب أعضاء المجلس لهذه الدعوة، وطلب من أعوانه المقربين إقناع مرؤوسيهم بالاشتراك في الانتخابات، ملوّحا لهم بالمكاسب التي سيحظون بها في حال موافقتهم، وبالأخطار التي سيتعرّضون لها في حال الرفض.

إنصاع المجلس لرغبات الباشا، فأعلن في آب من العام ١٩٠٨ موافقته على المشاركة في الانتخابات. إلا أن هذا القرار لم يحظ بتأييد جميع الأهالي، فكان في يقين الذين عارضوه أن من شأن هذا التدبير، الإلغاء التدريجي لامتيازات الجبل، وكذلك الصلاحيات التي منحها «النظام الأساسي» لمؤسساته. وبدأ الصراع هادئا بين مؤيد ومعارض، ولكنه ما لبث ان انتقل الى العلن والتحدي، وزاد من حدته التدخل السافر لقناصل الدول الأوروبية الموقعة على «النظام الأساسي»، ولجأ بعض المعارضين الى قنصل فرنسة، وكان أكثر القناصل حربا على الانتخابات، يطلبون تدخله، فكتب القنصل فوك-ديمبارك الى وزير الخارجية الفرنسي، يخبره بما يجري في لبنان، وينقل اليه خوف الموارنة من ضياع الامتيازات التي يؤمنها النظام الأساسي للمتصرفية.

وكان للأمير شكيب أرسلان رأي مؤيد ودور فاعل في الدعوة الى الاشتراك في الانتخابات. وقد سجلت تقارير القناصل نشاط الامير واتصالاته. وعندما قام وفد زعماء الجبل بمقابلة المتصرّف، لدعوته الى إعلان الدستور العثماني، اتفق على أن يكون حبيب السعد هو البادئ بالكلام، لأنه من الطائفة المارونية. ولكن الموارنة لم يهدأ روعهم، ولم يذهب خوفهم، وكانوا أبعد من ان يجدوا عند حبيب السعد الضمانة الكافية لبقاء الامتيازات في الجبل في ظل الدستور الجديد. ومرة أخرى، فشلت كل المساعي لإقناع اللبنانيين بإبدال مجلس المبعوثان في استانبول بمجلسهم الإداري في الجبل. وجرت الانتخابات في الولايات المتحدة العثمانية، وقد شارك فيها بعض أبناء الجبل عن بيروت وحوران واللاذقية.

قرر اللبنانيون المقيمون في باريس ومصر، تشكيل لجان سرّية، تناقض سياسة حزب الاتحاد والترّقي، وتعاونوا في ذلك مع الجمعيات التي شكّلها القوميون العرب في مصر وفي سائر بلاد الاغتراب. وكان من أهم هذه الجمعيات وأنشطها، الرابطة العثمانية التي تشكّلت في باريس. أخذ أعضاء هذه الجمعية، في البدء، على عاتقهم دعم ونشر المثال الأعلى لأحرار تركية في أوروبة، فدعوا أسياد الآستانة الجدد الى ضمان الحرية والمساواة والكرامة لجميع مواطني السلطنة: «... لقد آن للحكومة التركية، في فجر هذا العهد الجديد، حيث الأمة لم تستجمع بعد كامل قواها في تنظيم نفسها بنفسها، ان تتخذ مبادرات مفيدة وشجاعة، وان تمدّ لها يد المساعدة، وتسهّل لها السبيل، وتفتح أمام الجميع، دون استثناء، ومن غير فكرة مبطنة، أبواب الوطن القومي... وان تطمئنهم بالأفعال بأن لا وجود للتمييز الطبقي، وبأن الحق للجميع وأن الإدارة للأكثر جدارة واستحقاقا، ذلك أن جميع الأفراد متساوون في الحقوق ما داموا متساوين في الواجبات».

بيد أن هذا النداء الى المساواة والإنصاف، لم يلق أي تجاوب لدى حزب الاتحاد والترّقي، بل استمر في

سياسته المركزية على حساب المصالح الرئيسية للمقاطعات العربية في السلطنة، فزوّر الانتخابات التشريعية التي جرت في أيلول من تلك السنة. وبعد سقوط عبد الحميد الثاني في ٢٨ نيسان من العام ١٩٠٨، ووصول محمد رشاد الى سدة العرش تم الطلاق نهائيا بين الأمتين العربية والتركية، فانقلب العرب الى المعارضة، وانبروا يطالبون باستقلال بلادهم.

كان السلطان الجديد محمد رشاد (محمد الخامس) (١٩٠٩-١٩١٨) شقيق السلطان المخلوع، رجلا سمحا، ضعيف الإرادة والشخصية. وفي العام ١٩١٠، رأى «الاتحاديون» أن الفرصة مؤاتية لتمزيق نظام ١٨٦١. وقد شرعوا، بعد ذلك الحين، يشيرون في الوثائق الرسمية التركية الى «ولاية لبنان»، وهو لقب لم يسبق أن أطلق يوما على هذا البلد. فاعترض اللبنانيون على هذه التسمية الجديدة، إذ رأوا فيها إشارة واضحة ترمي إلى إلغاء استقلالهم الذاتي، واعتبار الجبل اللبناني مجرد ولاية في السلطنة. وقد توصل سليمان البستاني نائب بيروت في مجلس المبعوثان، بعد عناء، الى إقناع أعضاء حزب «الاتحاد والترّقي» بالإقلاع عن سياستهم الالحاقية حيال لبنان.

أدى الموقف «الاتحادي» للمتصرّف يوسف فرنكو باشا الى برودة بينه وبين أعضاء مجلس الإدارة الكبير، مما أفقد اللبنانيين تلك الثقة التي منحوه إياها، في بداية ولايته. إلا أن المتصرّف تابع سياسة العرقلة وافتعال العوائق الجديدة أمام مداولات المجلس، وأخذ يطبّق القوانين الإدارية والضريبية التركية في الجبل، رغم معارضة المجلس واحتجاجات الأهالي. ولكي يقمع معارضة المواطنين، لجأ الى حظر الملاحة على السفن التجارية في مرفأ جونية، وذلك في خطوة لتصعيد الأزمة الاقتصادية التي كانت تعصف بالبلاد في تلك الفترة.

ردّ المجلس والأهالي بقوة على هذه التدابير، وبلغ الاستياء ذروته سنة ١٩١٢، حيث تضاعفت حدته مع انتفاضة القوميين العرب في معظم مدن الولاية. ولجأ بعض هؤلاء الى جبل لبنان، مستفيدين مما تبقى له من استقلال ذاتي. وثارت ثائرة الباب العالي، فأنذر سفارات الدول الأوروبية في الآستانة، بأنه إذا لم يتوقف مجلس الإدارة والأهالي عن تحدياتهم، فسوف يكون مجبرا على التدخل العسكري. ولكي يمهّد الطريق أمام مثل هذا التدخل، اتهم اللبنانيين بإثارة الفتن، وبأن النظام الاساسي للمتصرفية، أصبح عقبة في وجه تطور مؤسسات إصلاحية جديدة في السلطنة.

إلا أن هذا الوعيد، من قبل السلطات العثمانية، لم يزعزع تصميم اللبنانيين على الاحتفاظ بالقليل المتبقي لهم من الاستقلال الذاتي. وكان ارتيابهم بممارسات المتصرف يوسف فرنكو باشا يزداد يوما بعد يوم، موقعا لديه تأثيرا عميقا. فقد كان موزع الفكر بين التزاماته، كموظف عثماني، وبين واجباته حيال بلد عربي، هو مؤتمن عليه. غير أن رياح الثورة الاتحادية أخذت به، فانتصر لقضية أسياده.

وتفاقمت أزمة الثقة بين العرب والأتراك، إثر المؤتمر العربي، الذي عقد في باريس سنة ١٩١٣، وشارك فيه

قادة لجان الإصلاح، القادمون من سائر البلدان، ولا سيما من لبنان وسورية والعراق. وكانت السياسة التركية موضع انتقادات قاسية من قبل المؤتمرين. وجرى التصويت على قرارات بطلب إصلاحات جذرية، واعتماد اللامركزية في إدارات السلطنة، والاعتراف بالكيان العربي الخاص في موازاة الكيان التركي. كما طلب المؤتمر من الحكومة التركية ان تؤمّن دون أي مواربة، لمتصرفية جبل لبنان، الوسائل الفعالة لتحسين الوضع الاقتصادي والمالي في البلاد. ولكن الوصول مع حكومة الاتحاديين الى نتيجة ترضي طموح اللبنانيين كان أمرا عصيّا بسبب تمسكهم وحرصهم على امتيازات منحها لهم «النظام الأساسي» لمتصرفية جبل لبنان، بجميع مؤسساتها، بما فيها مجلس الادارة الكبير الذي كان «برلمانا» مصغرا تناقش فيه الشؤون اللبنانية، وصمّام أمان لأعمال المتصرف والمسؤولين العثمانيين، والذي ظل «شوكة في خاصرة السلطنة» حتى استطاع جمال باشا، قائد اللواء الرابع في الحرب العالمية الاولى، انتزاعها بعدما احتل لبنان واستقالة آخر المتصرفين أوهانس باشا في ٤ حزيران ١٩١٥ بعد خمس وخمسين سنة من عمر المتصرفية، كانت حافلة بالآمال والأماني والوعود.

## المصادر والمراجع


- Mounir ISMAIL: Le Liban sous les mutasarrifs. Situation intérieure et politique internationale (1861 - 1915).
- Adel ISMAIL: Documents diplomatiques et consulaires, tomes 12, 13, 14, 15, 18, 19, et 20.
- George YOUNG: corps de droit ottoman, vol. 1.
- M. T. Pantchenkova: La politique francaise au Moyen-Orient et l'expédition militaire en Syrie (1860 - 1861).
- Ed. ENGELHARDT: La Turquie et le Tanzimat. T.11.
- La Constitution ottomane promulguée le 7 Zilhije 1293/23 December 1876, notamment les articles 8, 9, 10 et 71.

- سجلات مجلس الادارة الكبير، سجل: ١، ٣، ٤، ٥، ٦٤، ٧٠، ٧٢.
- منير إسماعيل ونخبة من الباحثين: لبنان في تاريخه، وتراثه، الجزء الأول، ص ٣٨٢ - ٤٤٠.